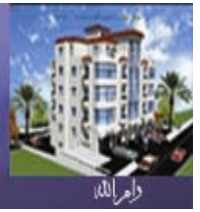




ديوان الرقابة المالية والإدارية

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح



ديوان الرقابة المالية والإدارية يصدر وينشر التقرير السنوي للعام 2006

التزاماً بقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) للعام 2004 المادة (8) قام الديوان بإصدار ونشر التقرير السنوي للعام 2006 وتم تسليمه إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية د. محمود عباس (أبو مازن) ورؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي. ويتكون التقرير السنوي من ثلاثة فصول بالإضافة إلى النتائج والتوصيات والملاحق، تناول الفصل الأول واقع ديوان الرقابة المالية والإدارية، أما الفصل الثاني فقد ركز على المخالفات المالية والإدارية الجوهرية وطرق معالجتها في المؤسسات الخاضعة



لرقابة الديوان، في حين تناول الفصل الثالث تحديات العمل الرقابي والتدقيق وآفاق المستقبل. وقد تميز هذا التقرير بالتركيز على رقابة نظام الرقابة الداخلي والابتعاد عن رقابة الفرد، وإظهار الجوانب الإيجابية لتطويرها وكشف نقاط الضعف واقتراح طرق معالجتها. أظهرت نتائج الرقابة والتدقيق على المؤسسات

التي تم الرقابة والتدقيق على نظامها الداخلي وأعمالها الإدارية والمالية أن 6% من المؤسسات التي أخضعت للرقابة تتمتع بنظام رقابة وتدقيق ممتاز وهي: مركز الإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد، ووزارة المالية، ووزارة العمل، وهيئة سوق رأس المال، ومحافظة غزة. في حين حازت 11% على درجة ثقة في نظامها بتقدير جيد، و31%

متوسط، وحصلت أكثر من نصف المؤسسات 52% على درجة ثقة ضعيف في نظام الرقابة الداخلي. انطلاقاً مما تقدم أوصى السديوان بضرورة استخلاص العبر وبناء نظام رقابة وتدقيق داخلي في جميع مؤسسات السلطة يرقى إلى درجة ممتاز مع نهاية العام 2008.

فهل من مجيب ؟

مخالفات مالية وإدارية جوهرية متكررة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2006

من واقع تقارير الرقابة والتدقيق التي تم إصدارها خلال العام 2006 والبالغ عدد (263) تقريراً سجلت أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية المتكررة التالية:



- عدم إعداد ونشر الحسابات الختامية للسلطة الوطنية.
- عدم إقرار الموازنة العامة للعام 2006.
- عدم تزويد ديوان الرقابة المالية والإدارية بتقرير حول الحسابات الموحدة التمهيدية للمعاملات العامة.
- ضعف التزام اغلب الوزارات بتزويد وزارة المالية ودوائر الموازنة بتقارير الأنفاق الشهرية والمواقف المالية.
- معظم التعيينات والترقيات تمت خلافاً لأحكام القانون.
- عدم تنفيذ عمليات الشراء وفق الأصول لمعظم المؤسسات.
- ضعف الالتزام بنظام العطاءات والاتفاقيات مع الموردين.

- ضعف الالتزام بالحصول على فواتير ضريبية وشهادة خصم مصدر.
- استخدام المركبات الحكومية بطريق خلافاً للقانون.
- المبالغة في نفقات الهاتف.
- عدم الرد على تقارير الديوان بنسبة 56 % من إجمالي التقارير الصادرة والبالغ عددها 263 تقريراً رقابياً .

رئيس السلطة الوطنية بخصوص نقاش مقترح إستراتيجية الحكم الإداري.

افتحام مقر ديوان الرقابة المالية والإدارية في غزة وطرده الموظفين تحت تهديد السلاح من قبل القوة التنفيذية.

قام موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية وعلى رأسهم رئيس الديوان بالاعتصام أمام المجلس التشريعي في رام الله احتجاجاً على قيام مليشيات القوة التنفيذية بالاستيلاء على مبنى ديوان الرقابة في غزة، بالإضافة إلى قيامهم باعتقال عدد من موظفي الديوان في غزة أثناء تأديتهم لعملهم بوزارة المالية.



الاعتصام أمام المجلس التشريعي رداً على الإغراء على مقر الديوان في غزة

بيان صحفي صادر عن رئاسة ديوان الرقابة المالية والإدارية "اعتقال عدد من العاملين في ديوان الرقابة المالية والإدارية في غزة أثناء تأديتهم لعملهم بوزارة المالية"

قامت القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة باعتقال عدد من موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية أثناء تأديتهم لعملهم وفق خطة الطوارئ المعدة لإنجاز أعمالهم داخل وزارة المالية، حيث هاجمت مجموعة من هذه القوة المسلحة مبنى وزارة المالية واقتادت مجموعة من موظفي الديوان وهم: سمير أبو رحمة، اشرف الشرفاء، محمود الدحوح، محمود أبو العون، سمير سرداح، نعمان فيصل، ماجد أبو هذاف، زهير راضي، أيمن حبوش. وتم اقتيادهم إلى جهة مجهولة.. إن هذا الاعتقال لموظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل القوة التنفيذية التابعة لسلطة الأمر الواقع في غزة جاء بعد أن رفضت رئاسة الديوان طلب شرطة الحكومة المقالة (يوسف الزهار) تخصيص بعض الغرف في الديوان لاستخدامات الشرطة، حيث يتنافى هذا الطلب مع كافة القوانين والأنظمة وأعراف العمل المؤسسي، حيث قامت قوات الحكومة المقالة بإغلاق مبنى الديوان في غزة نتيجة لرفض طلبهم هذا واتبعها بالاعتقالات.

ديوان الرقابة المالية والإدارية في سطور

أنشئ ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بموجب المادة 96 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، إلى أن تم إصدار القانون رقم 2004/15 القاضي بإنشاء الديوان بمسماه الحالي، ويعتبر ديوان الرقابة مؤسسة دستورية، أنشئ تنفيذياً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وله موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة الأعمال المناطة به حسب القانون. لديوان الرقابة المالية والإدارية مقران في غزة ورام الله ومكتب في نابلس، علماً أن مقر الديوان الرئيسي هو في القدس الشريف، يمتلك الديوان ثروة بشرية على مستوى عال من الكفاءة والتخصص، وبلغ عدد موظفي الديوان (153) موظفاً حتى نهاية شهر شباط 2008 يعملون في مختلف مقراته، وقد عين الدكتور محمود أبو الرب كرئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 2006/2/4، ومدة رئاسة الديوان سبع سنوات لفترة واحدة فقط غير قابلة للتجديد.

أخبار ديوان الرقابة المالية والإدارية في شهري كانون الثاني وشباط

لقد كانت أجندة أعمال رئيس الديوان الدكتور محمود أبو الرب حافلة بالعديد من اللقاءات والاجتماعات والمشاركة في المؤتمرات العربية والعالمية، وعلى رأسها اجتماع معاليه مع فخامة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتسليمه التقرير السنوي لعام 2006، واجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء دولة الدكتور سلام فياض وتم خلال الاجتماع مناقشة عدة مواضيع متعلقة بالديوان، بالإضافة إلى تسليمه التقرير السنوي إلى رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، واجتماعه مع الدكتور سعدي الكرنز أمين عام مجلس الوزراء، ومعالي وزير النقل والمواصلات وتناول مواضيع تتعلق بعمل بالديوان. بالإضافة إلى ذلك اجتمع معالي الدكتور مع وفد من القنصلية البريطانية في مقر الديوان برام الله.

شارك رئيس الديوان والوفد المرافق له في الملئقى العربي الأوروبي الذي عقد في الكويت تحت عنوان "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة على البيئة، والمؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية المنعقد في البحر الميت/ الأردن، ومؤتمر الدول الأعضاء لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ اندونيسيا، والمؤتمر الوطني لإستراتيجية الحكم الإداري بتنظيم مكتب

ديوان الرقابة المالية والإدارية وحماية موظفيه من أيادي الانقلابيين
"إن اعتقال موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية هو اعتقال
غير مباشر لأعضاء المجلس التشريعي"

الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات:

إدارة عامة تقوم بإدارة تكنولوجيا المعلومات والحاسوب والبرامج
المختلفة وكافة النشاطات المتعلقة بحوسبة المعلومات آلياً وتتكون
من عدد من الدوائر والأقسام والشعب الإدارية. وتقوم هذه الدائرة
بالعديد من النشاطات التي تساهم في زيادة فعالية الديوان ومنها:

- توريد أجهزة ومعدات حاسوب وملحقاتها وبرمجتها وتوزيعها
على الموظفين وربطها بالشبكة ومعدات التشغيل.
- إنشاء أرشيف إلكتروني ينظم عمل نظام الصادر والوارد.
- العمل على إعادة تصميم الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان.

مقتطفات من قانون الديوان

وفقاً لأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية تخضع لرقابة
الديوان الجهات التالية:

- رئاسة السلطة الوطنية والمؤسسات التابعة لها.
 - رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم.
 - المجلس التشريعي بما في ذلك هيئاته وإدارته.
 - السلطة القضائية والنيابة العامة وأعضاؤها وموظفوها.
 - وزارات وأجهزة السلطة الوطنية.
 - قوات الأمن والشرطة وكافة الأجهزة الأمنية والعسكرية.
 - الهيئات والمؤسسات العامة والأهلية وال نقابات والجمعيات
والاتحادات بجميع أنواعها ومستوياتها ومن في حكمها.
 - المؤسسات والشركات التي تملكها أو تساهم السلطة
الوطنية فيها أو تتلقى مساعدة منها أو من الجهات
المانحة للسلطة الوطنية.
 - المؤسسات والشركات التي رخص لها باستغلال أو إدارة
مرفق عام.
 - الهيئات المحلية ومن في حكمها.
 - فيما لم يرد بشأنه نص خاص تسري أحكام هذا القانون
على الجهات التي تتضمن القوانين أو الأنظمة أو اللوائح
أو القرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة.
- ويطلق على الهيئات والدوائر والوحدات التي تسري عليها
أحكام هذا القانون "الجهات الإدارية"

إن أسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية تستهجن هذه السياسة
الخطيرة من قبل الانقلابيين وتطالب كل الغيورين على مصلحة
الوطن والعمل المؤسسي الإفراج السريع عن كل المعتقلين وعدم
المساس بهم وتوفير الحماية لهم أثناء تأديتهم لأعمالهم ومساندة

أنشطة الإدارات الرقابية

لقد تم من خلال ممارسة الديوان لأعماله الرقابية إنجاز العديد
من التقارير الرقابية، ومن أهم هذه التقارير، **التقرير السنوي لعام
2006** ، وتصدر هذه التقارير عن مختلف الإدارات الرقابية التي يتكون
منها ديوان الرقابة المالية والإدارية وهي مبنية على النحو التالي:

الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد، الإدارة العامة للرقابة على البنية
التحتية، الإدارة العامة للرقابة على الحكم (مدني وأمن)، الإدارة العامة
للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية، الإدارة العامة للرقابة على
وحدات الحكم المحلي، الإدارة العامة للرقابة على المؤسسات والمنظمات
غير الحكومية، الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى
الجمهور.

أنشطة الإدارات غير الرقابية

هناك العديد من الأنشطة التي تتم داخل مقر الديوان من قبل
الدوائر غير الرقابية وهي:

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية.

إعداد الخطة السنوية للديوان للعام 2008، استيعاب الموظفين الجدد
وتهيئة البيئة المناسبة لهم من خلال خطط وبرامج التأسيس
والاستيعاب لتنمية مهارات الرقابة لديهم وفق القوانين والأنظمة
والمعايير الدولية والمهنية، الشروع في إعداد مسودة التقرير السنوي



لليديوان للعام
2007، البدء
بتسكين الموظفين
وفق الهيكل
التنظيمي
المعتمد، وضع
خطة توزيع في
الديوان على

الإدارات والوحدات بمعايير محددة، تقديم مقترحات نماذج تقارير
كفاية الأداء، تطوير أسلوب التدقيق والرقابة من خلال العمل وفق
المعايير وإعداد ملفات تدقيق وتطبيق ما جاء بدورة التدريب التي
عقدتها مؤسسة (ارنست أند يونغ) بالتعاون مع الديوان، وإعداد
دليل إجراءات الرقابة على معظم الدوائر الرقابية داخل الديوان.

نظم الديوان في مقره برام الله ورشة عمل بمناسبة العيد الوطني
الكويتي ويوم التحرير، بعنوان (ديوان المحاسبة الكويتي تجربة
عربية وعالمية يحتذى بها).

الخطة الإستراتيجية للديوان للسنوات 2008-2010

يهدف ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة. إن رسالة الديوان تكمن في مدى تحقيقه لأهدافه والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وانه يمارس باقتصاد وكفاءة وفاعلية.

كما إن رؤية الديوان تتلخص في الرقي بالشعب الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء.

وتعتبر الشفافية والاستقلالية والمهنية والانتماء والمساءلة والمحاسبة والأمانة والمصداقية بعض القيم الجوهرية للديوان. وهناك غايات يتطلع لها الديوان كبناء ديوان رقابة وتدقيق نموذجي يقدم خدمة رقابية وتدقيق ذات جودة عالية بكفاءة وفاعلية واقتصاد.

الدورات التدريبية

يعقد ديوان الرقابة المالية والإدارية لموظفيه العديد من الدورات الداخلية والخارجية التي تساعدهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الرقابية ومن الدورات التي تمت خلال الشهر الماضي اختتام دورة انترنت عقدت في مقر الديوان، والإعلان عن دورة تدريبية باللغة العبرية.



اجتماعات

وانطلاقاً من اهتمام الديوان بموظفيه داخل الديوان، وان موظفي الديوان تربطهم علاقة أخوية وأسرية يتم تبادل التهاني والتعازي داخل مقر الديوان وعلى الموقع الإلكتروني للديوان حيث تقدم كل من معالي الدكتور محمود أبو الرب ورئيس الديوان وكافة موظفيه بالتهاني والتبريكات لكل من الأخوة والزملاء علاء غريب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات والأخ عمر ياسين القائم بأعمال نائب مدير عام الرقابة على الاقتصاد بمناسبة المولود الجديد لكل منهما. كما قدموا التعازي لكل من الأخ هلال الكخن القائم بأعمال نائب مدير عام الرقابة على وحدات البنية التحتية بوفاة عمه (نسيبه)، والى الأخ مجدي ميتاني مفتش في دائرة الرقابة على الحكم المحلي بوفاة جدته المرحومة أم توفيق.

التقرير المالي للنفقات التشغيلية عن شهر كانون الثاني 2008

من خلال البيانات المتوافرة لدى دائرة الشؤون المالية والإدارية فقد ظهرت المبالغ التالية التي تبين مصادر الأموال واستخداماتها التي تخص الديوان خلال شهر كانون الثاني، حيث بلغت الرصيد المدور الديوان (47084.62) شيقل عام 2007. فيما بلغت نفقات الديوان خلال شهر كانون الثاني (7451.28) شيقل، موزعة كالتالي بريد وبرق وهاتف (771.31)، وسائل نقل (2095)، القرطاسية والمطبوعات (2571.9)، عمولات بنكية (13.07)، مواد ولوازم مستهلكة (2000)، كما بلغت النفقات المستحقة والتي تخص شهر كانون الثاني لعام 2008 ما قيمته (5114.23) شيقل.

وللحصول على المزيد من المعلومات عن نشاطات وأخبار ديوان الرقابة المالية والإدارية

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للديوان www.facb.gov.ps

العنوان: رام الله- المصيون- مقابل محافظة رام الله والبيرة

الهاتف: 2972290/1/2/3 - 02-2972289

الفاكس: 2967716 - صندوق البريد: 755

البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps